**حقوق الانسان في الدساتير العراقية**

 منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة في اوائل القرن الماضي وللان لا تزال هناك فجوة ما بين النصوص و الممارسة الحقيقية لحقوق الانسان ، فالعراق شأنه شأن دول العالم الثالث المختلفة لا يزال سؤال حقوق الانسان فيه يحاول ايجاد اجابة كاملة

**حقوق الانسان في ظل الفترة الملكية [[1]](#footnote-1)♦.**

 نظم القانون الاساسي العراقي لعام 1925[[2]](#footnote-2) الاطار الدستوري لممارسة السلطة في العراق خلال حكم العائلة الهاشمية بالاضافة الى تنظيمه للحقوق والحريات التي يتمتع بها الافراد ، وقد تضمن القانون الاساسي العديد من النصوص التي اقرت الحقوق المدنية والسياسية للافراد . ومن اهم هذه النصوص ما يتعلق بالمساواة بين المواطنين سواء بالحقوق امام القانون او القضاء او في تولي الوظائف العامة ، او في تحمل الواجبات كدفع الضرائب واداء الخدمة العسكرية حيث نصت المادة (18) من القانون الاساسي على ان العراقيين متساوون في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم .

1. ♦ اقيم النظام الملكي في العراق على اثر تتويج الامير فيصل بن الحسين بعد الاستفتاء الذي اجراه الانكليز في العراق واعتلى الملك فيصل الاول عرش العراق في 23/8/1921 ، وتوفي في 8/9/1933 اثر ازمة قلبية عندما كان في سويسرا ،وتولى العرش بعده ابنه الملك غازي الاول واستمر حكمه لغاية 4/4/1939 حيث توفي بحادث سيارة غامض ، وخلفه ابنه فيصل الثاني والذي كان طفلاً صغيراً ، حيث عهدت وصاية العرش الى خاله الامير عبد الاله ، حتى بلغ السن القانوني لتولي العرش في 3/5/1953، واستمر ملكاً لعراق الى حين مقتله على اثر قيام الجيش بانقلاب 14/7/1958 . والذ انهي فيه الحكم الملكي في العراق . د. عبد الرحمن البزاز ، محاضرات عن العراق ( من الاحتلال الى الاستقلال ) ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 1953-1954، ص 52 ومابعدها . وكذلك موسوعة وكيبيديا على الانترنيت <https://ar.wikipedia.org> [↑](#footnote-ref-1)
2. استخدم المشرع العراقي كلمة النظام الاساسي بدلا من كلمة الدستور للاشارة الى النصوص القانونية التي تنظم تولي السلطة وممارستها وانتقالها والعلاقة بين القابضين عليها وكذلك حقوق وحريات الافراد. [↑](#footnote-ref-2)